المقـــــــدمة

تمهيد

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية جاهدة إلى مسايرة التقدم ومواكبة التطور الحضاري الذي يعرفه العالم ، فبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتحسين سيادتها الاقتصادية محاولة منها الالتحاق بركب الدول المتقدمة ،فراحت تعمل على النهوض باقتصادها منتهجة في بداية الأمر سياسة الاقتصاد المخطط ضمن الإطار العام للتوجيهات التي تبنتها القيادات السياسية آنذاك ، حيث تم تحديد استراتجيات تنموية تهدف إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، نظرا للآثار التي خلفها الاستعمار ، وبمرور السنوات أثبتت هذه السياسات فشلها ببروز إختلالات كبيرة في الاقتصاد الوطني، هذه الأخيرة تركت آثار سلبية على مختلف المستويات الاقتصادية ،أرجعها الاقتصاديون لعدة أسباب منها : عدم تلاؤم البرامج التنموية مع الواقع المعاش آنذاك ،الفوضى في التسيير ، انعدام الرقابة على برامج الإنتاج والتموين ، الاعتماد على استثمارات كبيرة ذات تكاليف باهظة دون إتمامها في أغلب الأحيان ، الاتكال الكبير على المحروقات وما عرفته السوق البترولية من كساد (سنة 1986م) و تشكلت هذه الإختلالات في عدة صور من أهمها اختلال ميزان المدفوعات ، التضخم الحاد ، البطالة المتزايدة ، تراكم الديون الخارجية وتفاقم الوضع الاجتماعي المتردي ....الخ ، وهذا ما أدى بالجزائر في الآونة الأخيرة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تتمثل في اقتصاد السوق ، كمحاولة منها لمسايرة التحولات التي يعيشها العالم رغم الظروف الأمنية الاستثنائية التي عاشها حينها البلاد ، أين توجهت اهتمامات الدولة إلى تحرير الاقتصاد الوطني ، فتح الباب أمام القطاع الخاص ، استقلالية المؤسسات، إنشاء صناديق المساهمة ، إعادة هيكلة البنوك والمؤسسات المالية ، تحرير الأسعار ، تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي .....الخ .

من خلال هذا السرد التاريخي البسيط ، نجد أن من بين أهم النقاط الملفتة للنظر خلال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ظاهرة التضخم ، مما تسببه هذه الأخيرة من آثار تلقي بضلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي .

ويعتبر التضخم أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي،كونه حلة مرضية لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والمتخلفة على السواء ، ولاسيما الجزائر التي عانت من الأبعاد و الانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة ، المتمثلة في صورة ارتفاعات الأسعار التي صاحبت الأسواق الوطنية ، خاصة في بداية التسعينات من القرن الماضي .

تفاقمت ظاهرة التضخم في العقدين الأخيرين كثيرا و أصبحت عائقا كبيرا على اقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية ، و أكدت الدراسات الحديثة أن ظاهرة التضخم بصورتها المعاصرة تتعدى كونها مشكلة اقتصادية بحتة حيث أنها تمتد لتشمل مدى مرونة السياسات النقدية و المالية المتبعة ، كما أنها تشمل الهياكل و التركيبات السياسية و الاجتماعية ، و الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات التي شهدت معدلات تضخم مرتفعة في عدة سنوات كنتيجة لعدة أسباب مختلفة بعضها محلي و التي يرجعها الاقتصاديون إلى البنية الهيكلية للاقتصاد الجزائري و منها المستوردة و التي يرجعها الاقتصاديون إلى العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ، لذلك فان تبني أي سياسة اقتصادية يتطلب دراسة و تحليل عميقين للتنبؤ في مدى فعالية هاته السياسة و نجاعتها ، خاصة أن الجزائر بلد يستورد معظم السلع الاستهلاكية و الإنتاجية لتسيير عجلة اقتصاده ، لذا ارتأينا أن ندرس اثر ارتفاع الأسعار العالمية بالنسبة إلى الأسعار المحلية (التضخم المحلي) .

الإشكالية الرئيسية:

تبعا لما سبق تبرز لنا معالم المشكلة التي نحن بصدد معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل التالي :

ما هو أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي ؟

الأسئلة الفرعية :

ولتوضيح هذا السؤال نطرح الأسئلة الثانوية التالية :

1- ما هي أهم العوامل المؤثرة على التضخم ؟

2- هل يتأثر التضخم المحلي بالأسعار العالمية ؟

3- ما هو الأثر الذي يتركه التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر ؟

الفرضيات :

وعلى ضوء العرض السابق لمشكلة البحث ، يمكن صياغة الفرضيات كالتالي :

1- يعتبر الإصدار النقدي عاملا مؤثرا في عملية التضخم .

2- الأسعار المحلية تتأثر بالأسعار العالمية من خلال قناة التكاليف و قناة الأجور .

3- يؤثر التضخم المستورد بالتضخم المحلي بشكل كبير لان اغلب السلع المتداولة في السوق الجزائرية هي سلع أجنبية .

أهمية البحث:

تستمد هاته الدراسة أهميتها من خلال الاهتمام المتزايد بدراسة المستويات العامة للأسعار و من هنا تتجلى أهمية البحث في دراسة العوامل المتسببة في إحداث ظاهرة التضخم ، وهي ناجمة إما عن عوامل داخلية أو خارجية ' حيث يلاحظ المتتبع لأوضاع الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة ارتفاع في السلع الرئيسية المتداولة في البورصات العالمية من الثروات الطبيعية و المواد الغذائية إضافة إلى عدة تقلبات في أسعار الصرف الدولية مع العلم إن من أهم العوامل المؤدية إلى إحداث التضخم المستورد هي أسعار الواردات و تغيرات أسعار الصرف ، و مما لاشك فيه إن الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كليا على العالم الخارجي فان اثر هاته المتغيرات على الاقتصاد المحلي سيكون معتبرا .

الهدف من الدراسة :

نهدف من خلال هاته الدراسة إلى دراسة ظاهرة التضخم المستورد من خلال معرفة أسباب نشأته و قنوات الانتقال الدولي للتضخم ، و دور الانفتاح الاقتصادي في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

و نسعى من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية :

1- معرفة أسباب التضخم المستورد و أهم قنواته .

2- الوقائع الاقتصادية العالمية التي ساعدت في استيراد التضخم .

3- دراسة حالة الجزائر من حيث معرفة درجة تأثر التضخم المحلي بالتضخم المستورد .

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في إطارين زماني و مكاني ، فالإطار ألزماني يتمثل في الفترة الممتدة من سنة 2000الى سنة 2018 ، أما الإطار المكاني فيشمل الاقتصاد الجزائري .

صعوبات الدراسة :

نقص المراجع خاصة بالنسبة للمتغير التضخم المستورد .

نقص البيانات الإحصائية التي تمكننا من الإلمام الجيد بالتغيرات الحاصلة في الإحصائيات خاصة المتعلقة بسنة 2018.

المنهج المتبع في الدراسة :

محاولة منا للإجابة على التساؤلات و بغية اختبار صحة الفرضيات التي صغناها فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على عرض و تحليل مختلف المفاهيم و النظريات التي تتعلق بالتضخم .

أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيار الموضوع يرجع إلى عدة أسباب نذكر منها :

- محاولة القيام بدراسة قياسية كمية حول الاقتصاد الجزائري .
- معرفة مدى تأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي .
- محاولة اقتراح نموذج قياسي بتتبع أخطاء تطور ظاهرة التضخم في الجزائر .

- إبراز الأساس النظري والتحليلي لظاهرة التضخم وإسقاط ذلك على واقع الجزائر .

- إن من أهم الأسباب التي أدت بنا لتناول هذا البحث دون غيره هي النية في سد النقص الملاحظ للدراسات القياسية التي تقوم على فرضية تأثر الأسعار المحلية بالأسعار العالمية والتضخم المستورد بالتضخم المحلي بشكل كبير .

الدراسات السابقة :

- دراسة عبوره حسام و هي عبارة عن مذكرة ماجستير (2008-2009) و التي كانت بعنوان" **سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر** "حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها قدرة البلد المستورد على إحلال الواردات في حالة وجود ارتفاع في الأسعار العالمية للتخلص من التضخم المستورد .
- دراسة فؤاد زميت و هي عبارة عن مذكرة دكتوراه (2017- 2018) و التي كانت بعنوان" **أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي و التوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2015** "حيث توصل الباحث إلى مجموعة مهمة من النتائج أهمها ان التضخم في الجزائر هو تضخم نقدي أو هيكلي ناجم بالدرجة الأولى من زيادة المعروض النقدي أو زيادة التكاليف و أيضا إلى تضخم مستورد نتيجة استيراد السلع الأولية أو الوسيطية .
- دراسة شقبقب عيسى حيث قام بدراسة" **تأثير انتقال التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية**" وذلك بتقدير نموذج يتكون من ثلاثة معادلات سلوكية ومعادلتين تعريفيتين ، أظهرت النتائج الدور الكبير الذي يلعبه سعر الصرف في كل من الصادرات والواردات ومؤشر أسعار الاستهلاك كما بينت الدراسة كذلك مكانة الأسعار الدولية في تحديد التضخم المحلي .
- دراسة طيبة عبد العزيز "**سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر 1994- 2003** "، رسالة ماجستير من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من جامعة حسيبة

بن بوعلي – الشلف حاول الباحث تحليل فعالية السياسة النقدية التقليدية المطلقة في الجزائر على مستوى الأهداف النهائية ووسائل الانتقال في مواجهة التضخم خلال الفترة 1994- 2003 وكذا البحث عن الشروط اللازمة لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد الجزائري .

- دراسة سعيد هتهات **"دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"** من كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية من جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، كان الهدف من الدراسة معرفة اتجاه السبب بين ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر وكذا إبراز الأساس النظري والتحليلي لظاهرة التضخم وإسقاط ذلك على واقع الجزائر بالإضافة إلى أنه قام باقتراح قياسي يمثل تطور ظاهرة التضخم في الجزائر .

مخطط الدراسة :

من اجل التحليل الموضوع بصفة جيدة فقد قمنا بتقسيم دراستنا إلى جانبين جانب نظري و الآخر تطبيقي .

الجانب النظري : قمنا بتقسيمه إلى فصلين هما :

الفصل الأول تطرقنا فيه إلى نظرة عامة حول التضخم و قمنا بتقسيم الفصل الى :

المبحث الأول ماهية التضخم .

المبحث الثاني مؤشرات و طرق مكافحة التضخم .

المبحث الثالث النظريات المفسرة له .

الفصل الثاني تطرقنا من خلاله إلى التضخم المستورد و أهم العوامل المساعدة في انتشاره و الأثر الذي يتركه على التضخم المحلي و قمنا بتقسيمه على النحو التالي :

المبحث الأول ماهية التضخم المستورد .

المبحث الثاني طرق القياس و المؤشرات .

المبحث الثالث أثار و سياسات الحد من التضخم المستورد .

أما عن الجانب التطبيقي الفصل الثالث الذي قمنا من خلاله بدراسة تحليلية و ذلك لمعرفة اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000 - 2018 فقد قسمناه على النحو التالي :

المبحث الأول تحليل التضخم في الجزائر لفترة الدراسة .

المبحث الثاني التضخم المستورد في الجزائر .

المبحث الثالث اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي .